



128

النائب المحترم محمد بوشنيف
عضو فريق العدالة والتنمية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: استثمار عقار محبس بجماعة سيدي رحال الشاطئ بإقليم برشيد والمساهمة في حل مشاكل مواطنين في إطار إعادة الهيكلة.

المرجع: سؤالكم رقم 3870 بتاريخ 8 يناير 2018.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،

وبعد، جوابا عن سؤالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، يشرفني أن أخبركم بأن استغلال الأملاك الحبسية تحكمها مقتضيات ونظم تديرية تضمن لها الحماية وحسن الاستغلال والاستثمار، وكل استغلال خارج هذا الإطار باطل، ويحتم على الوزارة التصدي له بكافة الوسائل والمساطر القانونية وفقا لمقتضيات مدونة الأوقاف والقرارات المنظمة لها.

وفيما يخص العقار موضوع سؤالكم، فهو في الأصل أرض فلاحية بورية محبسة من طرف الأمير مولاي أحمد بن مولاي إدريس بن مولاي إسماعيل على الشرفاء العلويين، يستفيدون من ريعها على وجه الفلاحة، غير أن هذا الحبس شابه عدة خروقات وتفويتات غير قانونية، نشأت عنها وضعيات معقدة نتيجة احتلاله واستغلاله في إقامة بناءات ومشاريع فوقه من طرف خواص ومؤسسات عمومية وشبه عمومية بدون سند قانوني، حيث أصبح عبارة عن أحياء عشوائية، وأخرى للسكن الاجتماعي والاقتصادي وفيلات وأراض عارية، مما يعقد تسوية وضعيته.

ورغم الصعوبات التي تطرحها الوضعية الراهنة لهذا العقار، فقد قامت الوزارة في إطار المجهودات المبذولة للتعجيل بتسوية وضعية هذا الملف، باستصدار مقرر تصفية سنة 2013، وصادقت على معاوضة البقع الموجودة بالجزء الخاضع لإعادة الهيكلة، على أن تتم تسوية باقي أجزاء الوعاء العقاري بعد إجراء خبرة لتحديد أثمان المساحات المخصصة للبناء والأجزاء الفارغة، مع مراعاة تخصيصاتها بتصميم التهيئة (العمارات والفيلات ...).

وتفضلوا بقبول خالص التحيات.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
أحمد التوفيق